التفكيك الاستراتيجي لعوامل قوة القارة الإفريقية وغياب الأمن والتنمية

Strategic Dismantling of the factors of the African continent's power and Lack of Security and Development

بن عمر عادل

جامعة سطيف2 – الجزائر

يجار عبير

جامعة سطيف2 - الجزائر

الملخص:

تعتبر إفريقيا من المناطق التي تزخر بمقومات اقتصادية وطبيعية وبشرية غنية تجعلها في مصاف الدول المتطورة. لكن الوضع عكس ذلك فإفريقيا مازالت لحد الآن تعاني من إشكالية غياب الأمن والتنمية في ظل واقع متطور استطاعت فيها الدول تحقيق أكبر ما يسمى بالتنمية لتذهب إلى ما يسمى بالتنمية المستدامة. والأوضاع التي تعاني منها إفريقيا ترجع إلى إشكاليتين إشكالية داخلية والمتمثلة في المقومات السياسية لإفريقيا، والتي تتسم بأنظمة حكم غير شرعية وإشكالية خارجية والتي تتمثل في السياسات الاستغلالية الاستنزافية التي تمارسها القوى الكبرى في سبيل تحقيق مصالحها الحيوية الامر الذي عرقل تحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الأمن والتنمية، مقاربات العلاقات الدولية ، المقومات السياسية.

Abstract:

African countries is considered one of the regions rich in economic, natural and human sources which make it one of the developed countries. Nevertheless, Africa still suffers from the problem of insecurity and underdevelopment in the light of evolving reality, in which countries have been able to achieve more than so-called "development" to so-called "sustainable development". Moreover, the international relations approaches have attributed the situation in Africa to two problematics: an internal problematic represented in the political components of Africa which are characterized by illegal ruling systems, and external problematic which is characterized by the exploitative policies that the major powers are practicing in order to achieve their vital interests, which, according to international relations approaches, hampered the achievement of security and development in Africa.

Keywords: *Security and Development, International Relations Approaches, Determinants Political.*

مقدمة:

تعاني إفريقيا من إشكالية غياب الأمن والتنمية على الرغم من المقومات التي تتمتع بها والتي تمكنها من أن تصبح قوة في العالم، ويرجع بعض الباحثين فكرة عدم قدرة الدول الإفريقية على تحقيق التطور إلى كون الدول الإفريقية تعاني من إشكاليتين تحول دون تحقيق الامن والتنمية، تتعلق الأولى بالمقوم السياسي من حيث طبيعة الحياة السياسية في الدول الافريقية، وترتبط الثانية بطبيعة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تحضى بها الدول الإفريقية.

وهذه الورقة البحثية تحاول طرح أهم الفرضيات التي تبنتها مقاربات العلاقات الدولية في محاولة منها دراسة عدم قدرة الدول على تحقيق التطور والاستقرار ومن بينها الدول الافريقية، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفسير غياب الأمن والتنمية في إفريقيا بالرغم من تمتعها بمقومات كبيرة؟**

ومن خلال ما سبق يتم معالجة إشكالية الورقة البحثية وفق الخطة التالية:

المحور الأول: التعريف بإفريقيا.

المحور الثاني: التفكيك الاستراتيجي لعوامل قوة القارة الإفريقية.

المحور الثالث: علاقة مقومات إفريقيا وفق مقاربات ونظريات العلاقات الدولية بغياب الأمن والتنمية

المحور الأول: التعريف بإفريقيا

اهتم المؤرخون بإفريقيا من ناحية أصل التسمية ومن ناحية أصل هؤلاء الأفارقة في حد ذاتهم وذلك من خلال محاولة رصد أهم التطورات التي طرأت على القارة الافريقية والتي ساهمت بدورها في تشكيل تسميتها وأصل شعبها الافريقي.

أولاً: أصل تسمية إفريقيا

يسمى هذا الجزء باللغة العربية إفريقيا من الفعل فرق بمعنى باللاتينية ***(Se paravit)*** وهناك رأيان في أصل هذه التسمية، يعتمد الأول على كون هذا الجزء من المعمورة مفصولاً عن أوروبا وجزء من آسيا بالبحر الأبيض المتوسط، ويذهب الرأي الثاني إلى أن هذا الاسم مشتق من (إفريقش) ملك اليمن الذي كان أول من سكن هذه البلاد، فلما لم يستطع الرجوع إلى مملكته بعد أن غلبه الملوك الأشوريون وطردوه اجتاز النيل مسرعاً ثم تابع سيره نحو الغرب، ولم يقف حتى وصل ضواحي قرطاج،

لذلك ترى العرب لا يكادون يعتبرون إفريقيا سوى ضاحية قرطاج بينما يطلقون إسم المغرب على سائر إفريقيا[1].

ثانيا: أصل الأفارقة

لم يختلف المؤرخون كثيراً في أصل الافارقة فيرى البعض أنهم ينتمون إلى الفلسطينيين الذين هاجروا إلى إفريقيا حين طردهم الاشوريون، فأقاموا بها لجودة وخصبة تربتها، ويزعم آخرون أن أصلهم راجع إلى السبئيين (أي الحميريين) الذين كانوا يعيشون في اليمن، قبل أن يطردهم الأشوريون أو الاثيوبيون منها، بينما يدعي فريق ثالث أن الافارقة كانوا يسكنون بعض جهات آسيا، فحاربهم شعوب معادية لهم، والجأتهم إلى الفرار إلى بلاد الاغريق الخالية آنذاك من السكان ثم تبعهم أعدائهم إليها فاضطروا إلى عبور بحر المورة، واستقروا بإفريقيا بينما استوطن أعدائهم بلاد الاغريق، كل هذا خاص بالافارقة البيض القاطنين في بلاد البربر ونوميديا، أما الافارقة السود فانهم جميعاً من نسل (كوش بن حام بن نوح) ومهما اختلفت مظاهر الافارقة البيض والسود فانهم ينتمون تقريباً إلى نفس الأصل، ذلك أن الافارقة البيض إما أتوا من فلسطين وينتسبون إلى (مصرائيم بن كوش) واما من بلاد سبأ وينتسبون الى (إبن هامة بن كوش).[2]

المحور الثاني: التفكيك الاستراتيجي لعوامل قوة القارة الافريقية

تحضى القارة الافريقية بموقع جيوستراتيجي ممتاز ناهيك عن التركيبة البشرية المتميزة بالشباب، دون اغفال الثروات الطبيعية من نفط وغاز ومعادن مختلفة كالحديد والذهب والفوسفات، دون تناسي المناخ الذي يعتبر مناخ معتدل خاصة في المناطق الشمالية من القارة.

أولاً: المقومات الطبيعية والبشرية لإفريقيا

1-الموقع الجيوستراتيجي لإفريقيا: تحتل القارة موقعاً جيوستراتيجيا بين قارات العالم وهي بهذا تطل على أهم المسطحات المائية التي توجد فيها أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مناطق العالم، كما أن القارة تطل عل أهم الممرات العالمية مثل: مضيق باب المندب، أخدود البحر الأحمر، قناة السويس بينها وبين القارة الآسيوية، والبحر المتوسط ، ومضيق جبل طارق بينها وبين أوروبا، كما تشرف القارة

[1] حسن بن محمد الوزان الفاسي، وَصف إفريقيا، ترجمة، محمد حجي ومحمد الأخضر، الجزء الأول، ط2، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص35.

على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، والذي يفصلها عن الأمريكيتين، وبحر العرب والمحيط الهندي من ناحية الشرق بينها وبين استراليا[1].

وعليه فدول القارة الإفريقية تتحكم في طرق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تعد ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه منطقة الخليج العربي.[2]

وتنقسم إفريقيا إلى عدة أقسام هي:

- أفريقيا الشمالية.
- أفريقيا الغربية.
- أفريقيا الوسطى.
- أفريقيا الشرقية.
- أفريقيا الجنوبية.

كما يمتاز مناخها بكونه حار في مناطق إلى معتدل في مناطق أخرى كالمناطق الشمالية والجنوبية[3].

[1] عبد الصادق الصادق محمود، "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، ليبيا، 2011، ص367.

[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الافريقي دراسة في الجغرافيا السياسية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص24.

[3] محمد رياض، وكوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارَّة مؤسسة منداوي للتعليم والثقافة،القاهرة، 2011، ص208.

خريطة أفريقيا السياسية المصدر:موسوعة المعلومات على الموقع: https://www.4arb.com

2- التركيب الديمغرافي لسكان إفريقيا

قدر عدد سكان إفريقيا في عام 1980 حوالي 478 مليون نسمة أما في عام 2012 فبلغ حوالي مليار أما في عام 2016 فبلغ حوالي 1.2 مليار نسمة[1]، ويتركز السكان في القارة الافريقية على النحو التالي:

- مناطق قليلة السكان وتتمثل في المناطق الصحراوية
- مناطق كثيفة السكان وتتمثل في السهول الخصبة والسهول الساحلية

وتعتبر قارة إفريقيا شابة إذ ترتفع بين سكانها نسبة صغار السن ما دون 20 سنة وتنخفض فيها نسبة الكهول[2].

[1] *United Nations, Economic cousissions for Africa: the demographic profile of Africa countries, Addic ,Ethiopia, p 2016.*

[2] أبو القاسم محمد صالح، جغرافيا العالم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2015، ص50،51.

ثانياً: المقومات الاقتصادية لإفريقيا

1-الموارد الزراعية والحيوانية لإفريقيا

تسهم الزراعة في إفريقيا بحوالي 40% من الناتج الاقتصادي، وبحوالي 60% من جملة صادرات القارة ويشتغل بها أكثر من 70% من جملة القوى المنتجة ومع ذلك فهي تستورد بعض المنتوجات الزراعية.

ورغم اتساع المراعي بها خاصة في إقليم السافانا والاستبس فإن الثروة الحيوانية تعوزها الرعاية والاهتمام، وأهم هذه الحيوانات الأبقار والجواميس والأغنام والماعز والإبل، أما الثروة السمكية فهي قليلة في إفريقيا إذا ما قورنت بإنتاج القارات الأخرى حيث لا تتعدى 7% من الإنتاج العالمي[1].

2-الموارد المعدنية ومصادر الطاقة لإفريقيا

تعتبر إفريقيا أغنى قارات العالم بالثروة المعدنية وخصوصاً في نصفها الجنوبي ولعل أهمها: الذهب، الماس، النحاس، الفوسفات، الحديد وغيرها من المعادن المختلفة، أما بالنسبة لمصادر الطاقة فعلى الرغم من غنى القارة بثروتها الهائلة، حيث اكتشف النفط والغاز بكميات كبيرة في دول شمال القارة والجابون وغانا ونيجيريا، كما تزخر دول جنوب القارة بكميات من الفحم، ومن أهم مصادر الطاقة في إفريقيا هي: النفط، الفحم، الغاز، الطاقة الشمسية[2].

[1] أبو القاسم محمد صالح، المرجع السابق، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص ص58- 60.

خريطة الثروات الطبيعية لإفريقيا، المصدر: وكالة الأناضول، https://www.aa.com

ثالثاً: المقومات السياسية لإفريقيا

تميزت الأنظمة السياسية في إفريقيا باستمرار إنتاج نفس التركيبة الاجتماعية والسياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة، ومن ثم يكون هناك تعاقب لنفس الأحزاب الحاكمة والقائمة على اعتبارات عرقية على مقاليد السلطة، وللقضاء على المعارضة السياسية يتم اللجوء إلى سياسة الاحتواء عن طريق المفاوضات والاغراءات، وترمي هذه السياسة إلى تذويب كل الأحزاب السياسية المعارضة في إطار تشكيلة الحزب الواحد.

كما أنه يتم تركيز كافة السلطات في أيدي رئيس السلطة التنفيذية مع الحد من الحريات العامة، فالرئيس يتحكم في سياسة صنع وتنفيذ السياسة العامة للبلاد، انطلاقا من تحكمه في السلطات التنفيذية، التشريعية، القضائية[1].

إلى جانب ظاهرة الانقلابات العسكرية والتي نتج عنها عدم استتباب الاستقرار والأمن في الدول الافريقية، والتي أصبحت السمة التي تطبع الساحة السياسية في إفريقيا، حيث مرت المؤسسة العسكرية بثلاثة مراحل من التدخل العسكري في السياسة، فتميزت المرحلة الأولى بالسلبية وعدم التدخل في السياسة وجاءت في أعقاب الحصول على الاستقلال، وفي المرحلة الثانية فقد بدأ التدخل لإجبار الحكومات على منح امتيازات لها دون الإطاحة بهذه الحكومات على أن يعود الجيش إلى الثكنة مرة أخرى بعد تحقيق أهدافه من التدخل، أما المرحلة الثالثة وهي المرحلة التي كانت فيه الجيوش تتدخل في الحياة السياسية لقلب نظام الحكم من خلال الانقلابات العسكرية للسيطرة على السلطة السياسية[2].

[1] جميلة سي قدير، "الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة السودان" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2005، ص.12.

[2] أميرة عبد الحليم، "الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي" مجلة الديمقراطية، متاحة على الموقع:

http://www.democracy.aharm.org. تم تصفح الموقع يوم:20 جانفي،2020

المحور الثالث: علاقة مقومات إفريقيا بغياب الأمن والتنمية

لطالما أسهمت مقاربات ونظريات العلاقات في دراسة مختلف الإشكالات التي تواجه الدول ومن بينها إشكالية غياب الامن والتنمية في إفريقيا حيث أدرجت مجموعة من الفرضيات العلمية التي تدرس أسباب الغياب على الرغم من ثراء المنطقة بمقومات طبيعية بشرية واقتصادية وربطت بين هذه المقومات وبين غياب الامن والتنمية في إفريقيا.

أولاً: المقومات الطبيعية والبشرية وفق المدخل الجيوبوليتيكي وعلاقاتها بغياب الأمن والتنمية في إفريقيا

قامت الجيوبوليتيكية والتي من روادها "راتزل" *Ratzal* على افتراض أن الدولة تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدراتها على النمو بمقدار الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه ، وأن الدولة إذا بدأت في الانحلال والتدهور فإنما يكون ذلك راجعاً إلى إهمالها التفكير مساحياً.

ومن هذا المنطلق كان "راتزل" ينظر إلى الحدود الإقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر حيوية، وقد أكد أن الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو أن الحدود إذا نظر إليها على أنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة[1].

ووفق الطرح الجيوبوليتيكي يمكن القول أن المنطقة الافريقية بدُولها لم تفكر مساحياً على الرغم ما تزخر به المنطقة من موقعها الجيوستراتيجي مروراً بثرواتها المتنوعة، وتستغل الأمر لصالح نموها وأمنها لكن كان هناك سوء إستغلال تعاني منه دول المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالانحلال والتدهور الذي عانت منه المنطقة الإفريقية أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال جعلها غير قادرة على تحقيق مصالحها الحيوية، فالقوى الاستعمارية رأت حسب المدخل الجيوبوليتيكي أن الحدود الافريقية هي حدود مائعة وقابلة للزحزحة وأنها حدود غير نهائية ودائمة وذلك في سبيل تحقيق أمنها ونموها، على حساب أمن وتنمية المنطقة الافريقية خاصة بعد الاستقلال حيث وجدت نفسها أمام حروب بينية كثيرة جدا خلفتها الهندسة الاستعمارية للحدود في افريقيا والتي لازالت تعاني منها لحد الآن على الرغم من تبني منظمة الوحدة الافريقية مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص235.

ثانياً: علاقة المقومات الاقتصادية وفق نظرية النظام العالمي في غياب الأمن والتنمية لإفريقيا

إن المقومات الاقتصادية التي تزخر بها القارة الافريقية لا تعد عائقاً بقدر ما هي حافز لإحداث الأمن والتنمية، لكن الأمور حالت دون ذلك نتيجة سوء استغلالها، فتحولت لتكون نقمة جاذبة للأطماع الخارجية الاستعمارية هذه الأخيرة التي كرست الفقر والتخلف.

وحاولت نظرية النظام العالمي "لإيمانويل ولشتاين" *Emanuel Olchten* تفسير ما تعاني منه الدول الافريقية من خلال الفرضية القائلة بأن الدول الفقيرة تزداد فقراً (دول المحيط) والدول الغنية تزداد غناً (دول المركز)، لعل هذا راجع إلى التقسيم الرأسمالي المفروض في النظام الاقتصادي الدولي الذي يعمل بطريقة غير متكافئة[1]، وذلك من خلال استخراج الفائض الاقتصادي والثروات من دول المحيط وتحويلها إلى دول المركز الإمبريالية، وهذا ما شهدته القارة الإفريقية أثناء الاستعمار من استغلال لموارد المنطقة الزراعية والمعدنية وغيرها لصالح بناء قوتها، وحتى بعد انتهاء الاستعمار ونيل الدول الافريقية استقلالها أتى الاستعمار من جديد في شكل الشركات المتعدية الجنسيات الرأسمالية والتي تحاول استقطاب الدول الافريقية بهدف مساعدتها لتكريس الامن والتنمية عن طريق مشاريع في شكل تنموي وما إلى ذلك لكن لطالما كان هدفها الخفي هو استمرار عملية استغلال الموارد الأولية للدول الافريقية وتصديرها بأبخس الاثمان لتعيد تصديرها كمنتجات مصنعة باهظة الثمن تعود فائدتها على دول المركز الغنية فيما تزداد الدول الإفريقية فقراً وتخلفاً وفق قاعدة نمو النمو في الدول المتقدمة ونمو التخلف في الدول المتخلفة والتي من بينها الدول الافريقة التي تبقى تعاني من إشكالية غياب التنمية.

ثالثا: نظرية سياسة البطون وعلاقة المقومات السياسية بغياب الأمن والتنمية في إفريقيا

إن نظرية سياسة البطون هي عنوان فرعي من كتاب *L'Etat en Afrique: la politique de ventre* لـ "جون فرانسوا بايار" *J.F.bayart* حول الدولة الصادر سنة **1989**، وتطرح النظرية أن جهاز الدولة/أو النظام السياسي ما هو إلا قطعة من الكعكة الوطنية حيث يحاول المحتكرون للسلطة من خلال الاكراه تكوين أو محاولة تكوين طبقة مسيطرة والتي تمارس أو تبحث عن ممارسة الهيمنة ومن

[1] علي حمد الله الحوامدة، "نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها"، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، المجلد 2، عدد 1، جامعة لونيسي علي، البليدة2، 2013، ص258.

ثم تسعى هذه الطبقة لابتكار نمط للحكم يقوم على مقومات الثقافة الاصلية للسكان، إلى جانب ممارسات السلطة الاجرامية والانتقال من الصراع العصبوي الى الصراع العسكري.[1]

ومن ثم حاولت النظرية طرح الإشكالات التي تعاني منها الدول ومن بينها الدول الافريقية والتي تعاني من أزمة شرعية خاصة مع التدخلات المتكررة للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وظاهرة الانقلابات العسكرية التي أصبحت تطبع الحياة السياسية في إفريقيا والتي جعلت من النظام السياسي بالفعل عبارة عن قطعة من الكعكة الوطنية كما طرحت نظرية سياسة البطون لـ"بايار" *bayart*. ويحاول المحتكرون فيها ممارسة الاكراه بغية تكوين تركيبة اجتماعية وسياسية والمتكونة من نفس العناصر العرقية الافريقية على مستوى السلطة دون غيرها من الطبقات الافريقية الأخرى والتي عادة هذه الأخيرة ما تكون معارضة للسياسة التعسفية التي تمارسها الطبقة الحاكمة الغير شرعية.

ومن ثم فالدول االإفريقية بموقعها الجيواستراتيجي وثرواتها المختلفة والمتنوعة لم تحقق الامن والتنمية ولازالت تعاني من هذه الإشكالية لحد الآن، على الرغم من المحاولات لبعض الدول إلا أنها تواجه عراقيل مختلفة حالت دون حل إشكالية غياب الامن والتنمية في المنطقة.

وأرجعت مقاربات العلاقات الدولية المذكورة سابقاً المدخل الجيوبوليتيكي، نظرية النظام العالمي، ونظرية سياسة البطون التي حاولت طرح الإشكالات التي تحول بين الدول وبين تطورها، وأن موارد الدول الافريقية مهدت لتكون النعمة الناقمة علها، وذلك راجع الى:

- **أولاً**: كونها لم تفكر مساحياً كما طرح المدخل الجيوبوليتيكي مما جعلها عرضة للقوى الاستعمارية التي فكرت مساحياً بدورها ورأت حدود إفريقيا حدود غير نهائية ويجب اختراقها من أجل مصالحها الحيوية والتي استمرت هذه المصالح حتى بعد استقلال الدول الافريقية، وفي الشكل السياسي الأنظمة السياسية الغير الشرعية الانقلابية التي تطبع الحياة السياسة في افريقيا والتي تحتكر السلطة في طبقة معينة دون غيرها كما طرحت نظرية سياسة البطون.

- **ثانياً**: كون عملية استغلال الموارد الاقتصادية تتم من طرف القوى الخارجية كما طرحت نظرية النظام العالمي وذلك من خلال شركاتها المخترقة للاقتصاديات الافريقية والتي تجعل القوى المركزية أو كما أطلق عليها "ولشتاين" (دول المركز) تنعم بالأمن والتنمية وتذهب إلى أبعد من ذلك وهو تحقيق التنمية المستدامة فيما ماتزال الدول الافريقية تُستنزف ويتحكم في ثرواتها الاقتصادية، كما

[1] رضوان بروسي، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية والاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008-2009، ص49،50.

أنه في ظل غياب سلطة شرعية، وفي ظل استمرار أنظمة عسكرية انقلابية لا تتمتع بالشرعية وتتعامل مع الدولة على أنها كعكة وطنية كما أطلق عليها "بايار" لا يمكن أن تنتج عنها إرادة سياسية تخدم الأوطان الافريقية وتحقق الأمن والتنمية، فإفريقيا حسب مقاربات العلاقات الدولية تعاني من إشكاليات كثيرة تحول بينها وبين تحقيق الامن والتنمية في ظل واقع تخطى فكرة تحقيق الامن والتنمية، وذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، وعلى الرغم من المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها إفريقيا لكن في ظل مقومات سياسية تتسم بأنظمة سياسية إفريقية غير شرعية وفي ظل سياسات القوى الدولية الكبرى الباحثة عن مصالحها الدائمة بقيت إفريقيا غير قادرة على تحقيق التنمية ولو في أبسط معانيها ولازالت تتخبط في الحروب، الفقر والتخلف.

خاتمــة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- أن إفريقيا تزخر بمقومات طبيعية وبشرية واقتصادية غنية وهذا من خلال موقعها الجيواستراتيجي الممتاز وانطلاقا من التركيبة السكانية التي تتميز بكون أغلبها من الشباب فهي قارة شبابية بامتياز، إلى جانب المقومات الاقتصادية التي تتمثل بشكل خاص في الثروات المعدنية والطاقوية من النفط وغاز، ومعادن من ذهب، الألماس، النحاس والحديد... وغيرها من المعادن والثروات المتنوعة والمختلفة.

- أن مقاربات العلاقات الدولية والمتمثلة في المدخل الجيوبوليتكي، ونظرية النظام العالمي ونظرية سياسة البطون، أرجعت إشكالية غياب الامن والتنمية في افريقيا حسب الفرضيات العلمية التي تبنتها إلى إشكاليتين، وطرحت الإشكالية الأولى نظرية سياسة البطون والتي درست طبيعة الحياة السياسية للدول ومن بينها الدول الافريقية، هذه الأخيرة التي تعاني من أزمة شرعية وذلك من خلال أن الدولة/ والنظام السياسي ما هو إلا عبارة عن كعكة وطنية حسب نظرية سياسة البطون "لبايار" يتم فيه احتكار الممارسة السياسية في طبقة واحدة لها نفس العناصر العرقية بالإكراه والهيمنة إلى جانب الانقلابات العسكرية التي أصبحت سمة تطبع الحياة السياسية في الدول الافريقية. وفي ظل أنظمة سياسية غير شرعية والانقلابات العسكرية المتوالية سيكون هناك غياب تام للإرادة السياسية التي تنتج بدوها وبطريقة ألية غياب للأمن والتنمية، ففي ظل السعي لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة لا يمكن أن يتم التحدث عن إمكانية حل إشكالية الامن والتنمية في إفريقيا.

أما بالنسبة للإشكالية الثانية والتي طرحتها نظريات العلاقات الدولية والمتمثلة في المدخل الجيوبوليتيكي ونظرية النظام العالمي، حيث تم دراسة المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية من خلال مجموعة من الفرضيات العلمية، وكيف أن هذه المقومات تحول دون تحقيق الأمن والتنمية. هذا وأرجع المدخل الجيوبوليتيكي "لراتزل" تخلف الدول ومن بينها الدول الافريقية في كونها لم تفكر مساحياً وتستغل ثروتها المتنوعة في تطورها واستقرارها، مما جعل القوى الخارجية تفكر بدورها مساحياً وترى أمنها ونموها في اختراق الحدود الافريقية غير النهائية وغير الدائمة، ونهب ثرواتها واستغلالها لصالح مصالحها الحيوية.

أما نظرية النظام العالمي لـ"ولشتاين" فأرجعت التخلف والرجعية التي تعاني منه الدول الافريقية (دول المحيط) إلى التقسيم الغير متكافئ للنظام الدولي الاقتصادي من طرف القوى الخارجية والتي أطلق عليها تسمية (دول المركز)، من خلال الشكل الجديد الاستعماري والمتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستغل ثروات الدول الافريقية وتصدرها بأبخس الاثمان لتصدرها بالمقابل للدول الافريقية بأثمان باهضة تساهم في نموها وفي تنميتها المستدامة على حساب أمن وتنمية الدول الافريقية التي مزالت لحد الآن تعاني من هذه الإشكالية.

قائمة المراجع:

أولاً الكتب:

- أبو القاسم محمد صالح، جغرافيا العالم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا 2015.
- العاني مظلوم مكي عريم، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الافريقي دراسة في الجغرافيا السياسية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991.
- رياض محمد، وعبد الرسول كوثر. أفريقيا دراسة لمقومات القارَّة، مؤسسة منداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2011.
- حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة، محمد حجي ومحمد الأخضر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1983.

ثانياً المجلات العلمية:

- عبد الصادق الصادق محمود، "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، ليبيا، 2011.
- عبد الحليم أميرة، "الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي"، مجلة الديمقراطية، متاحة على الموقع:

http://www.democracy.aharm.org

- علي حمد الله الحوامدة، "نظرية النظام العالمي الرأسمالي وموقع المنطقة العربية منها"، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، المجلد 2، عدد 1، جامعة لونيسي علي، البليدة2، 2013.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- بروسي رضوان، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية والآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008-2009.
- سي قدير جميلة، "الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة السودان" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2005.

رابعاً: التقارير

- *United Nations. Economic cousissions for Africa: the demographic profile of Africa countries, Addic, Ethiopia, 2016.*